

الدورة السبعون بعد المائة للمجلس

البند 15: حوكمة الأنشطة الإحصائية والأنشطة الأخرى المتصلة بالبيانات لمنظمة الأغذية والزراعة ومواءمتها مع سياساتها المشتركة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية

تعتبر وثيقة المجلس CL 170/18، حوكمة الأنشطة الإحصائية والأنشطة الأخرى المتصلة بالبيانات لمنظمة الأغذية والزراعة ومواءمتها مع سياساتها المشتركة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية، نسخة محددة من وثيقة لجنة البرنامج PC 132/5، اقتراح لتحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة.

فمن جهة، تقدم موجزًا للوثيقة PC 132/5؛ ومن جهة أخرى، توضح العلاقة بين الوثيقة PC 132/5 ووثيقة لجنة الشؤون الدستورية والقانونية CCLM 113/4، سياسات منظمة الأغذية والزراعة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية: مبادئ المنظمة وقواعدها بشأن حماية البيانات.

وإضافةً إلى ذلك، تتناول أيضًا مجموعة من الاستفسارات الأخرى التي أعرب عنها الأعضاء بالنسبة إلى الوثيقة PC 132/5.

ويتعلق التوضيح الرئيسي الأول الوارد في هذه الوثيقة بنطاق مصطلح "البيانات"، ومن ثم العلاقة بين الوثيقة PC 132/5 والوثيقة CCLM 113/4.

وتوضح هذه الوثيقة أن مصطلح "البيانات" على نحو ما هو مستخدم في الوثيقة PC 132/5، يقتصر على البيانات الخاصة لوضع الإحصاءات ولا يشمل أي أنواع أخرى من البيانات، مثل الموارد البشرية أو البيانات الشخصية.

وهكذا، فهي تختلف من حيث نطاقها عن الوثيقة CCLM 113/4، وتختلف أيضًا عن دراسة لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في وقت سابق للمسائل المتصلة بحماية البيانات.

بيد أنه يمكن تطبيق مبادئ حماية البيانات والسرية أيضًا على البيانات الإحصائية. ولذلك، فبمجرد إقرار سياسة حماية البيانات رسميًا، سيقوم جهاز التنسيق الداخلي للإحصاءات في المنظمة باستعراض السياسات والإجراءات الإحصائية ذات الصلة لضمان مواءمتها الكاملة مع السياسة.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن إحصاءات المنظمة متقدمة بالفعل في تنفيذ المبادئ الرئيسية المنصوص عليها في سياسة حماية البيانات وسريتها قيد الاستعراض، كما هو مبين في الفقرة 28 من الوثيقة CL 170/18.

وتتناول هذه الوثيقة بمزيد من التفصيل اقتراح تحسين التنسيق الداخلي للأنشطة الإحصائية للمنظمة وغيرها من أنشطة البيانات المتصلة بالإحصاءات.

وكما هو موضح في الوثيقة PC 132/5، فإن الاقتراح يتمحور حول أربعة مجالات عمل رئيسية ذات أولوية وهي:

- 1- دمج التنسيق الداخلي لبيانات المنظمة وإحصاءاتها وتحسينه؛
- 2- تعزيز القدرة الإحصائية للمكاتب الميدانية؛
- 3- تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وتكثيف تعبئة الموارد؛
- 4- تحسين جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم الأنشطة الخاصة بالبيانات والإحصاءات.

وفي ما يخص هذه الترتيبات، توضح هذه الوثيقة أن هذه الترتيبات كافة تتعلق بهياكل التنسيق الداخلي للمنظمة. وعلى هذا النحو، لا تتوخى الوثيقة إجراء تعديلات على آليات الحوكمة الخارجية للمنظمة التي يمكن فيها للبلدان المشاركة في القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمسائل الإحصائية، رغم الإشارة إلى هذه التعديلات في الفقرة 16.

وأود أيضاً أن أذكر بأنه تم فعلاً إطلاع لجنة البرنامج في دورتها الأخيرة الثالثة والثلاثين بعد المائة على فحوى هذه الوثيقة، في حين أن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية قامت، في دورتها الخامسة عشرة بعد المائة، بتقييم مدى مواءمة هذه الوثيقة مع سياسة حماية البيانات وقررت اختتام نظرها في هذه المسألة.

واستناداً إلى ما ورد أعلاه من اعتبارات، فإن المجلس مدعو إلى استعراض هذه الوثيقة وإقرار الإجراءات الموصى بها.

السيد *Máximo Torero Cullen*، رئيس الخبراء الاقتصاديين